

٢٠٢/٤٦ - أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، فضلاً عن أثره على التعاون الاقتصادي الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها د إ - ١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وكذلك إلى قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٨٢/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن عقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة وزارية، في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١، لمناقشة أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، فضلاً عن أثره على التعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تحيط علماً بإعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين الصادر بمناسبة اجتماعهم السنوي الخامس عشر المعقد في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والذي رحب الوزراء فيه بعقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى^(٨٠)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالمناقشة والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى وبالبيان الختامي لرئيس الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى،

١ - تلاحظ مع الارتياح عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة وزارية في جنيف في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١؛

٢ - تحيط علماً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما ما يتصل منه بالاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى^(٨١)؛

٣ - تسلّم بضرورة تعزيز الجوانب الإيجابية للتحويلات الأساسية في بلدان وسط وشرق أوروبا واندماجها في الاقتصاد العالمي؛

٤ - تلاحظ التأكيدات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف بأن الموارد المخصصة لبلدان

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٧٩)؛

٢ - تعرب عن تقديرها للدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وأن تعمل على زيادتها، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، آخذة في الاعتبار الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة أزمة الخليج؛

٤ - تدعو إلى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة عن طريق الموانئ المجاورة ونقاط الخروج والدخول المجاورة باعتبارها سلعاً عابرة؛

٥ - تدعو أيضاً إلى منح الصادرات الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على أساس شهادات المنشأ الفلسطينية؛

٦ - تدعو كذلك إلى الرفع الفوري للقيود والعقبات الاسرائيلية التي تعرقل تنفيذ مشاريع المساعدة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وغير ذلك من الجهات التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

٧ - تكرر دعوتها إلى تنفيذ مشاريع إنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المشاريع المذكورة في قرارها ٢٢٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛

٨ - تدعو إلى تسهيل إنشاء مصارف إنمائية فلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بغية تشجيع الاستثمار والإنتاج والعمالة والإيرادات بهذه الأرض؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

(٨٠) A/46/520، المرفق، الفقرة ٤.

(٨١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق

رقم ٣ (A/46/3/Rev.1)، الفصل الثاني.

(٧٩) Add.1 و A/46/204-E/1991/80 و 2.

المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ الذي اعتمدته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة^(٨٥)، فضلاً عن القرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما لمنظمة الصحة العالمية من قيادة راسخة ودور تنسيقي والجهود التي تبذلها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع العام والخاص، في مكافحة انتشار الإيدز،

وإذ تلاحظ أن منظمة الصحة العالمية تقدر أن عدد الرجال والنساء والأطفال المصابين حالياً بفيروس نقص المناعة البشرية يتراوح بين ٩ ملايين و١١ مليوناً، وأنه من المتوقع أن يصاب أيضاً ما يتراوح بين ١٠ ملايين و٢٠ مليوناً من البالغين وأن يولد ما يتراوح بين ٥ ملايين و١٠ ملايين من الأطفال المصابين بذلك الفيروس خلال التسعينات، بما يجعل الرقم الإجمالي التراكمي للمصابين يصل بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ما يتراوح بين ٣٠ مليوناً و٤٠ مليوناً، وسيكون ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية، وأنه في ذلك الوقت سيكون قد تيمت من الأطفال لموت أحد الأبوين أو كليهما نتيجة للإيدز عدد يتراوح بين ١٠ ملايين و١٥ مليوناً،

وإذ يساورها القلق لأنه على الرغم من أن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها في بعض البلدان الصناعية أخذ في التزايد بسرعة أقل مما كان متوقفاً لا تزال هناك زيادة سريعة مستمرة في المناطق الحضرية، ولأن الوباء أخذ في الزيادة بشدة في البلدان النامية،

وإذ تقر بأنه يجب أن تكون الاستجابة لهذا الوباء استجابة متعددة القطاعات من أجل تخفيف العواقب الاجتماعية والاقتصادية للإيدز بشكل فعال، وبأنه يجب تعبئة جميع قطاعات المجتمع من أجل دعم البرامج الوطنية لتقديم الدعم والرعاية والتثقيف والمشورة والموارد لمكافحة الإيدز،

وإذ تؤكد الحاجة إلى مواجهة التمييز واحترام حقوق الإنسان وكرامته لجميع الناس، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وبالإيدز، وأسره ومن يعيشون معهم، وإذ تلاحظ الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ونتائج المشاورات الدولية المتعلقة بالإيدز وحقوق الإنسان التي نظمها مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والمعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩،

(٨٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١٢ (E/1991/33)، الفصل الرابع.

وسط وشرق أوروبا لن تؤدي إلى تخفيض أو تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان النامية، بما في ذلك المعونة الغذائية؛

٥ - تحت الدول الأعضاء على مواصلة النظر، حسب الاقتضاء، في ترتيبات ثلاثية تشترك فيها البلدان النامية أيضاً أو تستفيد منها فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات ذات الصلة لبلدان وسط وشرق أوروبا، مع مراعاة التحول الهيكلي في تلك البلدان وحاجاتها ومتطلباتها؛

٦ - تدعو المجتمع الدولي إلى أن ينظر في تقديم مساعدة للبلدان النامية التي تأثرت اقتصاداتها تأثراً بالغاً بالتغيرات الأخيرة في علاقاتها الاقتصادية مع بلدان وسط وشرق أوروبا حتى يتسنى لها أن تتكيف مع هذه التغيرات؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام، لدى استعراض أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، فضلاً عن أثره على التعاون الاقتصادي الدولي، أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين تقريراً يتضمن، في جملة أمور، تحليلاً لأثر التدابير المتخذة لإدماج بلدان وسط وشرق أوروبا في الاقتصاد العالمي على البلدان النامية وعن تنفيذ هذا القرار بالكامل.

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٠٣/٤٦ - الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٧/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وقرارات جمعية الصحة العالمية ٢٤/٤١ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨^(٨٢) و ٣٣/٤٢ و ٣٤/٤٢ المؤرخين في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩^(٨٣) و ١٠/٤٣ المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠^(٨٤)، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، والمقرر ٢٣/١٩٩١

(٨٢) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الحادية والأربعون، جنيف، ٢-١٣ أيار/مايو ١٩٨٨، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA 41/1988/REC/1).

(٨٣) المرجع نفسه، جمعية الصحة العالمية الثانية والأربعون، جنيف، ٨-١٩ أيار/مايو ١٩٨٩، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA 42/1989/REC/1).

(٨٤) المرجع نفسه، جمعية الصحة العالمية الثالثة والأربعون، جنيف، ٧-١٧ أيار/مايو ١٩٩٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA 43/1990/REC/1).